عنها واو وذا كن هذا هو الغالب ومن غير الغالب ان تتبع في التذكير وتكسر في
التانيث ولا يلحقهما ذ ليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا
تتصل بها علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلكن بوعظ به وقوله تعالى
ذلكم خير لكم وعلى هذا فللمخاطب خمسة احوال وان كان اصلها اثنتين ستة
احوال فقولت الى خمسة بالاختصار وذلك لان تثنية المذكر وتثنية المونث حالان
باعتبار المذكر والمونث ولفظهما واحد بالنظر الى كونهما حالين يكون الاحوال ستة
وبالنظر الى لفظهما واحد خمسة وقد تقدم عقب تعريف اسم الاشارة ان للمشار
اليه خمسة احوال ايضا واصلها ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة الى الجمع المذكر والمونث
بلفظ واحد والجملة احوال المخاطب جارية في كل واحد من خمسة احوال المشار
اليه والحاصل من توبيهما هو ما تنتهي اليه سور اسم الاشارة وذلك
خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي الاولي ان يقال الاستعمالي
والقياس المعتلي ينبغي ان تكون اربعة وعشرون صورة لان اصل كل من الخمسين
ستة كما علمت وحاصل ضرب ستة في ستة ستة وثلاثون الى ان العرب
وضعت لفظ الجمع للمذكر والمونث في الاقسام الاولى ووضعت لفظ المثنى
للمذكر والمونث في الاقسام الثانية فالواحد الساقط من اقسام المشار اليه
يضرب في ستة المخاطب يحصل ستة والواحد الساقط من ستة المخاطب
يضرب في ستة المشار اليه يحصل ستة ايضا والحاصل من ضرب الساقط ساقط
فمجموع الحاصلين وهو اثنا عشر يسقط من الستة والثلاثين فيبقى اربعة
وعشرون وان نظرت الى احوال المشار اليه من القرب والبعد والتوسط
كانت الصورة مائة وثمانية حاصل من ضرب الثلاثة في الستة والثلاثين
والواقع منها اثنان وسبعون لان الساقط منها ستة وثلاثون حاصل
من ضرب الثلاثة في الاثني عشر الساقطة من الستة والثلاثين الاولى والله اعلم
وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك اي الكائنة في اسم الاشارة يعني للاحتة

له لعدم وجود محل لها من الاعراب وذلك لانتفاء العامل من الرافع
والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف اليها لان اسما الاشارة لا تضاف
فلو كانت الكاف اسما لزم ان يكون مضافا اليها اسم الاشارة وهو لا يضاف
وانما امتنع اضافة اسم الاشارة لانها لا تقبل التنكير والمضاف لابد
ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة واريد اضافته نوى تنكيره لاجل الاضافة
وقالوا رضي ويريد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو
كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف مررت بك ولا يخفى ان قوله وانما
حكموا الخ مقتضى الحصر الحكم بالحرفية فيما ذكر من العلتين وفيه نظر لقول
البعض والحاصل ان الجماعة على ادعاء الحرفية فيها انها مجردة عن معنى الاسمية
ودخلها معنى الحرفية بمعنى افادتها في غيرها والفائدة هي كون اسم الاشارة
الذي قبله يخاطب به واحدا ومثنى ومجموع مذكرا ومونثا فصار حرفا مع
انه بقي فيه التصرف الذي كان له في حالة الاسمية من كونه مفردا او مثنى
او مجموعا مذكرا او مونثا ما ورد الرضي على انا اسما كثيرة مفيدة للمعنى
في غيرها كاسما الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها ودالة على معنى
في غيرها مع بقائها على الاسمية فهل لا كان كذلك والجواب
بان بينهما فرقا وذلك ان اسما الاستفهام والشرط دالة على معنى في غيرها
وتقرر ان الحد الصحيح للحرف هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره وفي
الكاف المذكورة ثلاث لغات اللغة الاولى ان يختلف باختلافها
اختلاف احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث
وهذه اللغة هي اللغة الفصحى واللغة الثانية افرادها مفتوحة في
الاحوال كلها ومنه ذلكم خير لكم فان المخاطب جماعة المونثين وذلك
لابد له من جمع فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق المخاطب
فقط وفي التسهيل وقد يغني ذلك عن ذلكمن اي يكتفى في خطاب جمع المذكر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)